عوامل نجاح ومكامن تطوير صناعة التكافل الجزائري (دراسة مقارنة بين الجزائر وماليزيا)

Factors for the Success and Development of the Algerian Takaful Industry (comparative study between Algeria and Malaysia)

* بن الزاوي إشراق[1]، خالدي مليكة[2]

[1] جامعة قاصدي مرباح(ورقلة)، ichrakbenzoui@gmail.com

[2] جامعة حمة لخضر (الوادي)، sali6salam3@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2021/09/01 تاريخ القبول: 2021/09/05 تاريخ النشر:2021/12/31

ملخص:

تم القيام بهذه الدراسة من أجل التعرف على صناعة التكافل بماليزيا وإبراز أهم عوامل نجاحها، بغرض الاستفادة من هذه التجربة الناجحة في تطوير صناعة التكافل بالجزائر وزيادة التوجه نحوها نظرا لكون هذه الصناعة تعرف نموا بطيئا بالجزائر. وقد تم استخدام المنهج التحليلي وذلك بغرض الوصول إلى النتائج المنتظرة من البحث ومنهج دراسة حالة الذي يتوافق مع طبيعة موضوع البحث.حيث تم التوصل إلى أن صناعة التأمين التكافلي بالجزائر تعاني من غياب دعم الحكومة لها وهذا ما يفسره غياب إطار تشريعي يوضح مبادئ التأمين التكافلي وصيغ إدارة شركات التأمين التكافلي وكذا غياب التخطيط لرفد هذه الصناعة إضافة إلى ضعف الاهتمام برأس المال البشري وتأهيله خاصة في المالية الإسلامية ونقص الوعي التأمين التكافلي

الكلمات المفتاحية: تأمين تكافلي، مالية إسلامية، صناعة التكافل، مورد بشري، شركات تأمين تكافلي.

تصنيف JEL: G22؛M31.

Abstract:

This study was undertaken in order to identify Malaysia's Takaful industry and highlight its main success factors, with a view to building on this successful experience in the development and further orientation of Algeria's symbiotic industry as the industry is experiencing slow growth in Algeria. It has been concluded that Algeria's insurance industry suffers from a lack of government support. This is explained by the absence of a legislative framework that clarifies the principles of symbiotic insurance and the modalities of the management of insurance companies. There is also a lack of planning for this industry, as well as poor interest in human capital and its rehabilitation, particularly in Islamic finance.

Key words: Takaful Insurance, Islamic finance, The Takaful industry, Human Resource, Takaful Insurance Companies

Classification JEL: G22; M31.

* **المؤلف المراسل.**

I- مقدمة :

شهدت صناعة التكافل ازدهارا ونموا واسعا خلال السنوات الأخيرة، ونظرا للنجاح الذي حققته شركاته في العديد من الدول والتي من أهمها ماليزيا التي نجحت في إنشاء هذه الصناعة وتطويرها وتمكنت من احتلال المراتب الأولى في هذه الصناعة ومنافسة شركات التأمين التقليدية بفضل تبنيها لأحدث الأساليب والممارسات بالرغم من أنها دولة إسلامية ولكن ليست عربية.

ونظرا لضعف الاهتمام بهذه الصناعة بالجزائر قمنا بإجراء هذه الدراسة من خلال عرض التجربة الماليزية وأهم انجازاتها وأسباب نجاحها من أجل الاستفادة منها بغرض تطوير صناعة التكافل بالجزائر وزيادة الاهتمام بها.

وعليه وقصد إبراز أهمية الموضوع تم طرح الإشكالية على النحو التالي:

هل هناك إمكانية لتطوير صناعة التكافل بالجزائر ؟وماهي عوامل نجاحها؟

محاور الدراسة: وعليه وبهدف الإحاطة بهذا الموضوع والإلمام بمختلف جوانبه تم تقسيم الموضوع إلى أهم المحاور التالية:

I.1- صناعة التكافل الماليزية وعوامل نجاحها

I.2- واقع صناعة التكافل الجزائرية ومكامن تطويرها

II- الطريقة والأدوات:

قصد الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع والإجابة على إشكالية البحث بغية الوصول إلى الأهداف المرجوة لهذه الدراسة فقد تم اعتماد مناهج مختلفة منها:

المنهج التحليلي وذلك بغرض الوصول إلى النتائج المنتظرة من البحث ومنهج دراسة حالة الذي يتوافق مع طبيعة موضوع البحث، معتمدين فيه على مجموعة من الأدوات منها:أسلوب المسح المكتبي، القوائم المالية ،كما تمت الاستعانة بالشبكة المعلوماتية الإلكترونية للحصول على المعطيات من مواقع رسمية.

أما أدوات العرض والتحليل للبيانات المجمعة حول صناعة التكافل بالدول المدروسة، فقد تمت الاستعانة ببرنامج EXCEL لمعالجة مختلف المعطيات باستعمال الأشكال البيانية والهندسية وغيرها بغرض تحليلها والتعرف على أداء شركات التكافل بالدول محل الدراسة.

III- النتائج ومناقشتها:

III. 1- صناعة التكافل الماليزية وعوامل نجاحها:

يعتبر التأمين التكافلي مفهوما للتعاون المتبادل والتبرع، بحيث يكون الخطر مشترك طوعا وجماعيا بين مجموعة المشتركين لضمان الحماية المتبادلة للأفراد. ويشجع كثيرا في تعاليم الدين الإسلامي لمساعدة بعضهم البعض عند حدوث المصائب، واستنادا إلى القرآن الكريم في قوله تعالى" وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ". (سورة المائدة الآية 2) (Julian Arifin ,2014 ,ص02)، وقوله تعالى" وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا ".(آل عمران: من الآية 103) ومن نصوص السنة النبوية قوله صلى الله عليه وسلم:" **المؤمن للمؤمن كالبنيان المرصوص يشد بعضه بعضا"** (متفق عليه).

ومنه فإن التأمين الإسلامي يعرف على أنه" اتفاق أشخاص يتعرضون لأخطار معينة على تلافي الأضرار الناشئة عن هذه الأخطار، وذلك بدفع اشتراكات على أساس الالتزام بالتبرع، ويتكون من ذلك صندوق تأمين له حكم الشخصية الاعتبارية، وله ذمة مالية مستقلة، صندوق يتم منه التعويض عن الأضرار التي تلحق أحد المشتركين من جراء وقوع الأخطار المؤمن منها، وذلك طبقا للوائح والوثائق. ويتولى إدارة هذا الصندوق هيئة مختارة من حملة الوثائق، أو تديره شركة مساهمة بأجر تقوم بإدارة أعمال التأمين واستثمار موجودات الصندوق".

(هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية، 2010م، ص 364) تقسم أنواع التأمينات المقدمة من طرف شركات التأمين التكافلي إلى مايلي (Ahmed Mohammed Sabbagh،Ahmed Salem Mulhim ،2016، ص31):

1. **التأمين من الأضرار**: ويشمل التأمين على الأشياء ويراد منه التأمين على الأضرار التي تلحق بشيء معين كالتأمين من أخطار الحريق والسرقة والتأمين المنزلي الشامل وتأمين المركبات وغيرها ،والتأمين من المسؤولية ويراد منه تأمين الشخص نفسه من الضرر الذي يصيبه في ماله في حالة تحقق مسؤوليته من قبل المضرور ورجوع المضرور عليه، ويقسم إلى تأمين المسؤولية المدنية كتأمين مسؤولية أصحاب الشركة ضد الآخرين أثناء وجودهم في أماكن العمل، و كذا التأمين على المسؤولية المهنية.
2. **التأمين العائلي**: وهدفها ضمان ضد المخاطر التي تهدد حياة الشخص ويشمل التأمين على الحوادث الشخصية مثل عندما يصبح الشخص غير قادر على العمل إما بشكل مؤقت أو دائم ، أو التأمين على حوادث العمل ونفقات العلاج الطبي والتأمين الاجتماعي أو التأمين على الوفاة، حيث يقوم المشترك بطلب اشتراك يوضح فيه التفاصيل الخاصة به وفي حالة الوفاة توزع المستحقات المتعلقة بالتكافل طبقا لما يحدد في الوثائق حسبما هو منظم في اللوائح المعتمدة من طرف هيئة الرقابة الشرعية ويشترط في التأمين لحالة الوفاة أن ينص في وثيقة التأمين على أن المستفيد يسقط حقه إذا كانت بسبب قتل وثبت أنه له يد فيه.
3. **تأمين النقل**: ويقسم إلى ثلاثة أقسام هي : التأمين البري ، البحري، الجوي. (عمر حوتية ،عبد الرحمان حوتية، 2011،ص06)

أولا: نشأة صناعة التكافل الماليزية

تصطلح ماليزيا على تسمية التأمين المنضبط بالضوابط الشرعية" التكافل"، وقد تم إصدار أول قانون للتكافل في ماليزيا سنة 1984 م، وتأسست أول شركة تكافل في ماليزيا في شهر نوفمبر سنة 1984 م وهي" شركة تكافل ماليزيا ."ويبلغ عدد شركات التكافل في ماليزيا حاليا ستة عشرة شركة، وشركات إعادة التكافل أربع شركات.

أما فيما يتعلق بأهم إنجازات صناعة التكافل الماليزية؛ فقد شهدت صناعة التكافل الماليزية نموا مطردا حيث بلغت المساهمة الإجمالية للتكافل خلال سنة 2016 قيمة2،41 بليون رينجت ماليزي. وقد قاد النمو في هذه الفترة التكافل العائلي حيث حقق نسبة نمو 8،6% خلال سنة 2016 مقابل 3،64%سنة 2015 من إجمالي سوق التكافل، وبذلك يهيمن على سوق التكافل الماليزي وقد فاقت نسبة التكافل العائلي قيمة 60%خلال الخمس سنوات الأخيرة(أنظر الشكل رقم 01) ،كما بلغ عدد وكلاء التكافل المسجلين خلال سنة 2016 قيمة 76،332. وماليزيا تمتلك أكبر سوق للتكافل العائلي في العالم بنسبة تقدر ب 33% خلال سنة 2015 ، وإجمالي مساهمات مكتتبة بقيمة 0،8 مليار دولار أمريكي بمعدل نمو قدره 16 % خلال سنة 2015 كما تتمتع ماليزيا بأكبر حصة عامة في سوق التكافل في منطقة جنوب شرق آسيا بنسبة 70%خلال نفس السنة(أنظر الشكل رقم 02) وذلك بفضل تخصيصها لأصول تتماشى مع توقعات عمليات التكافل بنقد يغطي المطالبات المدفوعة وحصة كبيرة من الصكوك أما الأسهم فقد تم تخصيص حصة صغيرة نظرا لخصائصها(أنظر الشكل رقم03).

كمابلغ إجمالي التسجيل الجديد لعملاء تكافل الشركات في 31 ديسمبر 2016 قيمة 1773 (أنظر الجدول رقم 01 والشكل رقم 04)

الشكل رقم(01): نمو التكافل بماليزيا

الوحدة: الرينجت الماليزي

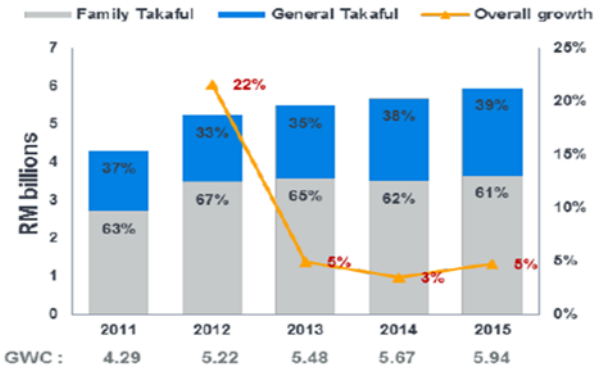

المصدر : global takaful report،2017،p22.

الشكل رقم (02): **التكافل العام GWC في شرق آسيا**

الوحدة: دولار أمريكي

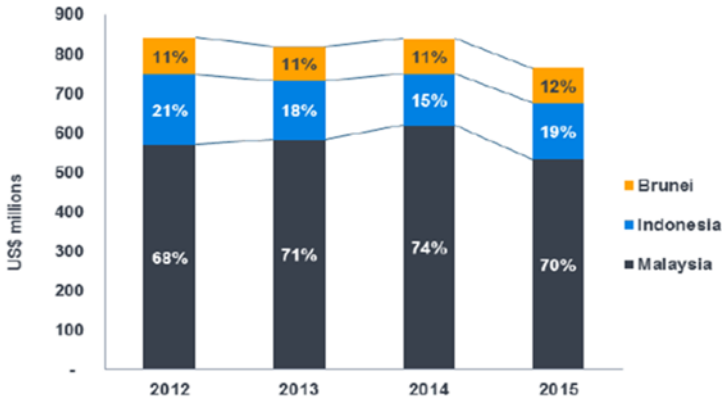

المصدر: global takaful report ،**2017**،**p13**.

الشكل رقم(03):عمليات التكافل الماليزي

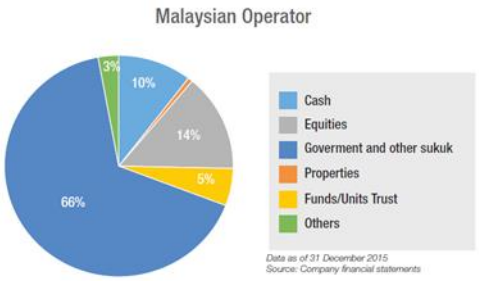

المصدر:world takaful report، 2016،p20.

الجدول رقم (01):إجمالي التسجيل الجديد لوكلاء التكافل بالشركات خلال الفترة2015-2016

CATEGORY	Family	General
2015	180	995
2016	68	530
Total	248	1525

المصدر: Malaysian Takaful Association ، Annual Report ،2016 ،p10

الشكل رقم (04):النسبة المجمعة ونسبة التشغيل في ماليزيا

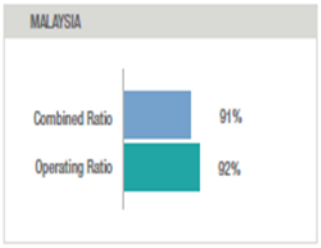

المصدر:world takaful report،2016، p10.

ثانيا:العقود الناظمة لصناعة التكافل في ماليزيا

لقد اعتمد المجلس الاستشاري الشرعي الوطني التابع للبنك المركزي الماليزي والهيئات الشرعية لشركات التكافل في تطبيقها لصناعة التكافل تكييف مجمع الفقه الإسلامي الدولي وهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، والمتمثل في العلاقات التعاقدية الآتية (محمد أكرم لال الدين،سعيد بوهراوة، 2013، ص ص07-11):

-علاقة المشاركة بين المساهمين التي تتكون بها الشركة من خلال النظام الأساسي وما يتصل به، هي عقد المشاركة إذا كانت تديره شركة.

-العلاقة بين الشركة وصندوق حملة الوثائق هي علاقة الوكالة من حيث الإدارة، أما من حيث الاستثمار فهي علاقة مضاربة، أو وكالة بالاستثمار.

-العلاقة بين حملة الوثائق وبين الصندوق عند الاشتراك هي علاقة التزام بالتبرع، والعلاقة بين المستفيد وبين الصندوق عند التعويض هي علاقة التزام الصندوق بتغطية الضرر حسب الوثائق واللوائح.

أما تطبيقات هذه العلاقة بين المشتركين وشركات التكافل فتتناول ثلاثة أنواع رئيسة:

- التكافل على أساس الوكالة الخالصة: يضع فيها المشتركون الأقساط في صندوق التكافل على أساس التبرع للتعاون على تفتيت الأخطار،و تدير شركة التكافل صندوق التبرع من حيث دفع التعويضات ومتابعة المطالبات على أساس الوكالة بأجر كما يوكل إلى شركة التكافل استثمار قسط من أموال الصندوق، وهي بهذا تستحق أجرة الوكالة بالاستثمار.
- التكافل على أساس الوكالة المعدلة:الفرق الرئيس بين الوكالة الخالصة والوكالة المعدلة هو اشتراك شركة التكافل مع المشتركين في الفائض التأميني إن كان على أساس الحافز(تكييفها على الجعالة)، أو ما يسمى بمكافأة الأداء.
- التكافل على أساس الوكالة والمضاربة:هذه العلاقة التعاقدية تتفق مع الوكالة الخالصة فيما يتعلق بالوكالة على إدارة النشاطات التأمينية من حيث أخذ أجرة الوكالة، وتختلف معها في الشق الثاني حيث تعتمد الأولى الوكالة بالاستثمار، وتعتمد هذه المضاربة،

فهي لا تضمن حال الخسارة إلا عند التعدي أو التقصير، غير أنها لا تأخذ أجرا وإنما تشارك الصندوق في الربح في قسط المضاربة إن كان.

- التكافل على أساس الوديعة:يقوم عقد التكافل على أساس الوديعة على العلاقات التعاقدية الآتية:

-يشارك المشتركون في صندوق التكافل على أساس الالتزام بالتبرع أو النهد أو الشركة التعاونية، ويكون للصندوق شخصية اعتبارية.

-تقوم العلاقة التعاقدية فيما يتعلق بأموال الصندوق فيما عد التعويضات وأجر الوكالة على أساس الوديعة المقيدة المضمونة، وتشبه الوديعة هنا الحساب المصرفي المشترك بحكم الشخصية الاعتبارية للصندوق.

-لا يطالب المشتركون بنصيب في عائد استثمارات شركات التكافل، كما أنهم لن يكونوا مسؤولين عن أية خسارة قد تتعرض لها الشركة.

-يعود الفائض التأميني بكامله إلى المشتركين، إلا إذا ألزمت لوائح البنك المركزي الإبقاء على قسط للاحتياط، أو المشاركة في إعادة التكافل.

ثالثا:عوامل نجاح صناعة التكافل في ماليزيا

إن نجاح التكافل في ماليزيا تم نتيجة تضافر جهود أسهمت مجتمعة في الإنجازات النوعية التي حققتها هذه الصناعة ويمكن تلخيص هذه العوامل في الآتي(Malaysian Takaful Association، 2012-2016):

1. دعم الحكومة لا سيما البنك المركزي الماليزي لصناعة التكافل:

لقد حظيت صناعة التكافل بدعم غير محدود من الحكومة الماليزية والبنك المركزي الماليزي، وهو ما ساعدها على القيام بمبادرات مهمة لتعزيز الصناعة المحلية، ومكنها من دخول السوق العالمي، وقد تجسد هذا الدعم في قيام الحكومة بوضع الخطة الأساسية للصناعة المالية (Master Plan for Financial Sector) المكونة من خطة واستراتيجية لمدة 10سنوات (من عام 2001 م إلى عام2010 م) لتعزيز الصناعة المالية المتناولة لصناعة التكافل مما أدى إلى وجود تغييرات تنظيمية شملت صناعة التكافل بماليزيا(أنظر الشكل رقم 05) .وقد بادرت الحكومة أيضا بخطوة عملية من خلال تحييد بعض الضرائب (neutralization of tax) وإعفاء بعضها الآخر exemption) (from tax لفترة زمنية مرضية للشركات التي توفر خدمات التكافل تشجيعا منها لنشأة المزيد من شركات التكافل، أو نوافذ التكافل في البلد .كما قامت أيضا بعرض رخص التشغيل لشركات التكافل العالمية التي تريد تقديم خدماتها في ماليزيا .ولقد قامت في 2009 م بخطوة تحرير الصناعة المصرفية، وعرض أربعة رخص جديدة لشركات تكافل توفر خدمات التكافل العائلي .فهذه من بين المبادرات التي قامت بها الحكومة وهي دليل على دعمها وسعيها لإنجاح الصناعة المحلية.

الشكل رقم (05):التغيرات التنظيمية المتعلقة بصناعة التكافل الماليزي

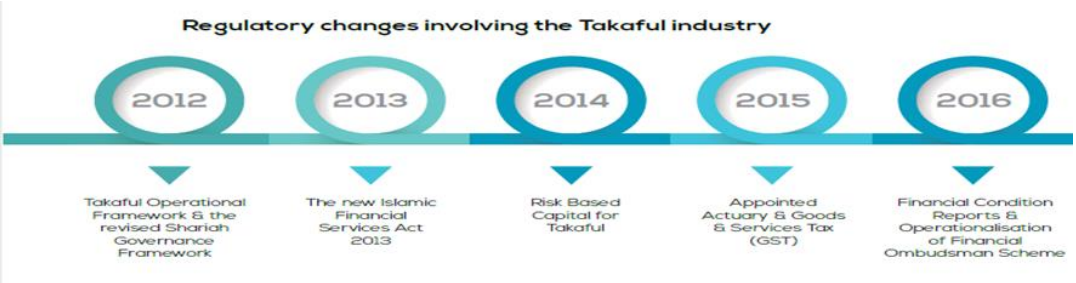

المصدر: Malaysian Takaful Association ، Annual Report ،2016، p10.

2. وضوح الرؤية واستراتيجية العمل:

لقد تميزت المؤسسات الماليزية عموما والمؤسسات المالية على وجه الخصوص بقوة التخطيط، وذلك من خلال التأكيد على وضوح الرؤية، والتسطير المحكم للأهداف والاستراتيجيات قبل مباشرة العمل .وقد استلهمت المؤسسات الماليزية هذه الرؤية من الرؤية الشاملة للحكومة الماليزية بزعامة رئيس الوزراء الأسبق تون محاضير محمد، والتي أطلق عليها اسم :رؤية 2020 م .فقد تقدم تأسيس ماليزيا لصناعة التكافل وضع رؤية واضحة لها، وكذاوضع إستراتيجية قوية لإنجاحها من خلال إطار قانوني شامل تمثل في قانون التكافل سنة 1984 م، وكذا التخطيط لرفد هذه الصناعة برأس مال بشري مؤهل، فأسست الحكومة الماليزية الجامعة الإسلامية العالمية سنة 1984 م لرفد المؤسسات الإسلامية عموما، والمالية على وجه الخصوص بإطارات متخصصة .ثم أسس البنك المركزي الماليزي الجامعة العالمية لتعليم المالية الإسلامية سنة 2005 م، وكذا الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية في المالية الإسلامية سنة 2008 م لتطوير المنتجات المالية بما فيها منتجات التكافل، وبحث قضايا التمويل الإسلامي الملحة .ودعمت مؤسسات تدريب إطارات المؤسسات المالية والتكافل الإسلامي. التعاون البحثي مع اكاديميه البحوث الشرعية الدولية (إسراء) وقد شرع التعاون بين هذه الأكاديمية وشركات التكافل الماليزية للنظر في منتجات التكافل السنوية ،وخلال اجتماع مع شركات التكافل الماليزية في 24 مارس 2016 قد قدمت الإسراء ميزات جديدة للمنتج والنموذج المقترح والقضايا والشواغل المتعلقة بالشريعة الإسلامية، التنظيم،الاستثمار وتنفيذ المنتج. وقد وافقت الشركات على اتخاذ مبادرة الأكاديمية مع مثل هذا المنتج كما قامت أكاديمية الإسراء بتنفيذ أبحاثها لمواجهة مختلف تحديات لتطوير المنتجات السنوية في ماليزيا والعمل على نموذج مشترك متفق عليه بالإضافة إلى مناقشه مجموعه التركيز علي التكافل الجزئي في إطار التعاون بين الأكاديمية الدولية للبحوث الشرعية (إسراء) في التعاون مع شركات التكافل الماليزية نظمت مجموعه التركيز مناقشه حول التكافل الجزئي استنادا إلى ورقه بحثيه بعنوان "دراسة استكشافيه عن دور زكاة الوقف في برنامج التكافل المتناهي الصغر في ماليزيا ". وكان الحدث عقدت في 20 أفريل 2016.بالإضافة التعاون البحثي مع جامعه السلطان زين العابدين (يونيزا) وجامعه ماليزيا كلانتان من أجل إنجاز بحث حول"تطوير موحده إطار قواعد ولوائح التكافل " ويجري حاليا البحث في بلدان رابطه أمم جنوب شرق آسيا ،حيث تسلط البحوث الضوء علي كيفيه اعتماد كل بلد على الإطار التنظيمي خاصة بها وإجراء مقارنة بينها ومعرفة مدى موافقتها أو معارضتها للعمل وفق إطار التنظيمي الذي من شأنه أن يعزز أكبر تقدم صناعه التكافل في المنطقة. ويهدف هذا المشروع لتحديد إطار قواعد ولوائح التكافل موحدين في ماليزيا واندونيسيا. ستسلط نتائج هذا المشروع الضوء على أوجه التشابه والاختلاف في القواعد المقارنة و اللوائح ، وكذلك لتحليل أوجه التشابه و الاختلافات في قواعد وأنظمه التكافل لاثنين بلدان رابطه أمم جنوب شرق أسيا (ماليزيا واندونيسيا). وسوف تشكل قاعده لاقتراح إطار موحد من ماليزيا واندونيسيا. وفي نهاية البحث سوف تكون الورقة توصية موحده للإطار الخاص بقواعد وأنظمه التكافل لاثنين بلدان رابطه أمم جنوب شرق أسيا (ماليزيا واندونيسيا).

وألزمت شركات التكافل وضع ميزانية للبحوث ولتدريب إطاراتها .وقد صار عرفا لدى شركات التكافل وضع رؤية واستراتيجية للعمل، وكذا الحضور المستمر لإطاراتها في المؤتمرات والندوات وورشات العمل والبرامج التدريبية مثل الملتقي العالمي للتمويل الإسلامي (GIFF)، ملتقي التكافل 2016، مهرجان التمويل الإسلامي 2016 (IFInnoFest).

كما تم وضع نظام استخبارات الاحتيال (FIS) من أجل معالجه قضية الاحتيال التي تواجهها صناعه التأمين والتكافل، خدمات التأمين في ماليزيا (ISM) وقد اقترحت نظام إستخبارات الاحتيال (FIS) لجمعيات MTA و PIAM. سيحدد النظام امكانيه ادعاءات احتيالية باستخدام تقنيات تحليليه متطورة مثل التحليل التنبؤي وتحليل الشبكات الاجتماعية وتكامل البيانات. سيركز النظام على التأمين

على السيارات والتكافل قبل التوسع في خطوط العمل الأخرى. وعقدت احاطه صناعية بشأن المشروع المقترح في 22 فيفري 2016 تغطي النطاق والفوائد وتنفيذ الجانب الاستراتيجي والتمويلي للمشروع. وتلتها إحاطه صناعية ثانيه لعرض المنتج في 2 جوان2016. وقد قبلت MTA و PIAM الاقتراح وتتعاون بنشاط مع ISM لإنشاء هيكل نظام مكافحة الاحتيال الالكتروني في جويلية2017 ومن المتوقع أن تحسن بشكل كبير من قدره الصناعة على كشف الاحتيال الذي سيؤدي إلى وفورات ضخمه في المطالبات المدفوعة.

3. وضوح الإطار القانوني وانضباطه:

إن أهم ما أسهم في نجاح التكافل في ماليزيا استناده إلى أرضية قانونية صلبة ومنضبطة تميزت بالشمولية والنظرة المستقبلية.

أما شموليتها، فقد تمثلت في الآتي:

- وضع إطار كلي لتحرك شركات التكافل، تمثل في قانون التكافل سنة 1984 م.
- إصدار أدلة إرشادية لجملة من المنتجات المالية منها :المبادئ الإرشادية لمنتجات التكافل العائلي 2006 م، والمبادئ الإرشادية لاختبار تحمل شركات التكافل 2008م، والمبادئ الإرشادية بشأن الشفافية والإفصاح عن المنتجات2009م. والمبادئ الإرشادية لعرض منتجات جديدة لشركات التأمين والتكافل 2010م. ولمبادئ الإرشادية لأسس تقييم مسئوليات التكافل العائلي والتكافل العام2011 م .وقد حظيت هذه الأدلة(الإرشادية بقبول شركات التكافل كونها شاركت في صياغتها من خلال إرسال البنك المركزي الماليزي مسودات هذه الأدلة الإرشادية إلى المؤسسات المالية بما فيها شركات التكافل، وأدرجت ملاحظات أصحاب الصناعية ضمن الدليل الإرشادي.
- وضع دليل للحَوكمة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية Shariah Governance Guideline لضمان شفافية عالية وإدارة حازمة للمؤسسات المالية بما فيها شركات التكافل.
- تأسيس مجلس استشاري شرعي وطني تابع للبنك المركزي الماليزي يمثل المرجعية الشرعية عند النزاع في قضايا المعاملات المالية الإسلامية، وذلك في إطار إرساء الإطار القانوني للرقابة على عمل المصارف الإسلامية وشركات التكافل . وقد أصدر هذا المجلس قرارات مهمة أسهمت في تطوير الصناعة وضمان موافقتها للشريعة؛ من بين هذه القرارات:
  - تقديم نموذج للتكافل وإعادة التكافل.
  - توفير الحماية لمنتجات التمويل.
  - إصدار قرارات متعلقة بإدارة مخاطر التكافل.
  - تحديد موارد شركات التكافل.
  - تحديد كيفية إدارة صندوق التكافل.
  - رسم المبادئ العامة المتعلقة بالتكافل.
- تأسيس لجنة للمواءمة بين الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي (The Law Harmonisation Committee) في الإطار المصارف الإسلامية وشركات التكافل، وقد كلف رئيس المحكمة العليا بماليزيا بالإشراف عليها.
- تأسيس قسم في القضاء مكلف بالفصل في قضايا المصارف الإسلامية والتكافل.
- تأسيس المركز الإقليمي للتحكيم في النزاعات المالية يتناول النزاعات في القضايا المتعلقة بالمعاملات الإسلامية، اسمه مركز كوالالمبور الإقليمي للتحكيم The Kuala Lumpur Regional Centre for Arbitration (KLRCA).
- إلزام المحامين المشاركين في صياغة عقود المصارف الإسلامية والتكافل بالحصول على شهادة في المالية الإسلامية.

كما قامت الحكومة الماليزية بتحفيز المؤسسات المالية الأجنبية لا سيما التي تتوفر على تقنيات عالية في الجانب الخدمي لمباشرة العمل في ماليزيا .وقد جسدت هذا في قوانين واضحة ومنضبطة، وأفق استثماري واعد، وتسهيلات ضريبية مغرية، وقد كانت نتيجة هذه النظرة المستقبلية واضحة في العدد المعتبر من الشراكات التي وقَّعتها مؤسسات تأمينية عالمية مع مؤسسات ماليزية ناشئة، وفي الاستقرار الكبير في صناعة التكافل واطراد نسبة النمو.

4. **الاهتمام برأس المال البشري:**

تنبهت الحكومة الماليزية إلى أهمية رأس المال البشري المؤهَّل من خلال رؤية 2020م التي تضمنت تحديات تسعة عُد تجاوزها أساسا لتحقيق هذه الرؤية .وقد تناول البند السادس من هذه الرؤية تحديا متعلقا برأس المال البشريومواصفاته .فقد جاء فيه " :**تحدي تأسيس مجتمع علمي تقدمي ذي نظرة مستقبلية يدعم الإبداع ولا يقتصر دوره على استهلاك التكنولوجيا، وإنما يسهم في مستقبل الحضارة العلمية والتكنولوجي** ."، فباشرت بتأسيس جامعات تضطلع بهذه المهمة، وأرسلت بعثات دراسية إلى جامعات غربية ذات مكانة عالمية للاستفادة من أكبر قدر ممكن من المعرفة المتقدمة .وعلى صعيد المالية الإسلامية أدركت النقص الفاحش الذي تعاني منه هذه المؤسسات ،لقد تضمنت وعليه فقد فباشرت بتأسيس الجامعات التي تقوم بهذه المهمة، فأسست الجامعة الإسلامية العالمية سنة 1984م التي أسست بدورها المعهد الإسلامي للتكافل والتمويل الإسلامي، زيادة على قسم المالية الإسلامية في كلية الاقتصاد والقانون .وأسس البنك المركزي الماليزي سنة 2005م الجامعة العالمية لتعليم المالية الإسلامية .وتأسست بعدها كليات وأقسام للمالية الإسلامية في جملة من الجامعات الماليزية .وعلى صعيد التطوير والتدريب تم تأسيس

Securities Industry Development Corporation -SIDCسنة 1994 م،

و Islamic Banking and Finance Institute Malaysia -IBFIM سنة 2001 م،

International Centre for Leadership in Finance -ICLIFسنة 2003 م،

و rogramFinancial Sector Talent Enrichment P -FSTEPسنة 2007م .وعلى صعيد البحث العلمي في المالية الإسلامية أسس البنك المركزي الماليزي الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية في المالية الإسلامية سنة 2008 م لرفد الصناعة المالية ببحوث تأصيلية وتطبيقية تستجيب للتحديات المحلية والدولية.

تدريب المدربين علي البرامج المالية التعليم من قبل اجينيسي كونسيلينغ دان بيرغورسان كريديت (AKPK) الحلقة الدراسية هو تعزيز السلطة على البرنامج الذي يوفر معلومات مفيده ونصائح جيدة وكذلك توفير مجموعه أدوات مالية لتشجيع إدارة الأموال الحكيمة والانضباط المالي. ويسلط الضوء على عواقب القرارات المالية في حاله الحياة الواقعية مع التركيز على المنتجات المالية مثل بطاقات الائتمان ، والتمويل تأجيري و قروض الإسكان.

وعلى مستوى التوعية بالمالية الإسلامية والتعريف بجهد ماليزيا في هذا المضمار أسست الحكومة الماليزية ممثلة في مجموعة من الوزارات" المركز الإسلامي العالمي للتمويل الإسلامي (Malaysia International Islamic" Financial Center MIFC)، سنة 2006 م، وكان هدف هذا المركز المسطر في موقعه الإسهام في جعل ماليزيا مركزا عالميا رئيسا للتمويل الإسلامي .وشُجعت شركات التكافل على الانطواء تحت مظلة تجمع شملها، فتأسست جمعية شركات التكافل الماليزية (Malaysian Takaful Association (MTA سنة 2003م لتُنسق جهود شركات التكافل وإعادة التكافل، وتبحث أهم التطورات والتحديات التي تواجهها هذه المؤسسات. بالإضافة إلى صميم برنامج قياده الشباب للإدارة التكافل (YTML) تم تصميم هذا البرنامج لمديري الإداره الوسطي الذين يبحثون عن عمليات

تدريب القيادة الإدارية. وكانت تهدف إلى مساعده المديرين الشباب على إعداد أنفسهم على المسؤولية ، وتعزيز ثقتهم واكتساب فهم أعمق لقضية التغيير التي تواجهها
هذه الصناعة.

5. قوة البنية التحتية:

تنظيما لصناعة التكافل اتخذت ماليزيا خطوات نوعية لتأمين بنية تحتية متينة للتكافل الإسلامي، وقد تضمنت هذه البنية الخطوات الآتية:

- تأسيس قسم الصيرفة الإسلامية والتكافل سنة 2000 م ضمن أقسام البنك المركزي الماليزي، يضطلع بشؤون المصارف الإسلامية وشركات التكافل اسمه. (Department of Islamic Banking and Takaful)
- تعيين رسمي لأحد نواب محافظ البنك المركزي لمتابعة أعمال المصارف الإسلامية والتكافل.
- تأسيس هيئة للرقابة الشرعية الوطنية تضم جملة من علماء الشريعة المتخصصين في الصيرفة الإسلامية والتكافل لإصدار الفتاوى الشرعية المتعلقة بالمصرفية الإسلامية والتكافل، وتسطير الأدلة الإرشادية للمنتجات المالية الإسلامية .أما على مستوى الهياكل المادية فقد توفرت شركات التكافل الماليزية على أحدث البنايات، جهزت بأرقى التجهيزات .كما استقدمت أحدث الأنظمة الخدمية، التي كلفتها ملايين الدولارات.
- وقد آتى هذا الجهد أكله حيث كسبت شركات التكافل ثقة شريحة كبيرة من المتعاملين الذين تمتعوا بخدمات فعالة في دفع تعويضاتهم وترميم الأضرار التي لحقت بهم.

2.III- واقع صناعة التكافل الجزائرية ومكامن تطويرها:

يتجسد واقع صناعة التأمين التكافلي في الجزائر من خلال تطبيقاته في شركة سلامة للتأمينات، حيث تعد الشركة الوحيدة في الجزائر التي تمارس نشاط التأمين التكافلي. لقد تم اعتماد شركة سلامة بمقتضى القرار رقم 46 الصادر بتاريخ 02 جويلية من قبل وزارة المالية، وقد استحوذت على الشركة السعودية " البركة والأمان" المنشأة في 26 مارس 2000، حيث حدث تغيير في التسمية وتجديد الاعتماد. وتعتبر حاليا الشركة الوحيدة من بين شركات التأمين المتواجدة في السوق الجزائرية التي تنفرد بطرح خدمات التأمين التكافلي.(عبد الحليم غربي، 2010، ص23)

أما فيما يتعلق بأهم إنجازات صناعة التكافل الجزائرية، بهدف تنمية الجانب المالي قامت شركة سلامة بالعديد من الاستثمارات حيث بلغت سنة 2016قيمة 6،4 مليار دج ومثلت نسبة 2%من إجمالي استثمارات شركات التأمين الجزائرية خلال نفس السنة وهي بذلك تحتل المرتبة الثامنة، حيث زادت الشركة من قيمة الاستثمار في سندات الخزينة والتي بلغت 2،2 مليار دج ، وبلغت الودائع لأجل 2،068 مليار دينار بزيادة 20%وحققت إيرادات بنمو قوي عن سنة 2015 بفضل تحسين إدارة النقد بالإضافة إلى ارتفاع الاستثمار في الأوراق المالية إلى 29 مليون دينار وارتفاع الاستثمار في العقارات حيث أن هذا التنويع في المحفظة الاستثمارية يساهم في زيادة العائد على الاستثمار ولكن يمكن للشركة أن تحقق عائد أكبر من خلال الاستثمار الأمثل للأقساط المكتتبة. كما قامت شركة سلامة للتأمينات بتوقيع بروتوكول تعاون مع بنك البركة الجزائر بتاريخ 31ماي 2010 ، حيث يهدف هذا الاتفاق لقيام بنك البركة بتمويل استثمارات شركة سلامة، ومن أجل تقديم خدمات تأمينية قوية ومتنوعة لعملائها فقد أقامت شركة سلامة علاقات وتغطية مع شركة التأمين الوطنية (CCR) وشركات إعادة التأمين العالمية وبعض الوسطاء الأوروبيين الرئيسيين، كما أن قرب شركات إعادة التأمين التابعة لها والوسطاء الدوليين يمنحها مرونة كبيرة في إصدار التغطية التأمينية.

إن هذه الإجراءات قد ساهمت في نمو رقم أعمال الشركة مما جعلها تحقق أكبر رقم أعمال خلال سنة 2016 مقارنة بالثلاث سنوات الماضية حيث بلغت قيمته 5001159921،88 مليار دج متخطية عتبة 5 مليار دج وهي المرة الأولى والتي تمثل هدف الشركة (انظر الشكل رقم 06)

ارتفع إجمالي أقساط التأمين المكتتبة (أنظر الشكل رقم 07) بمبلغ قدره 489902533 مليون دج ليصل إلى 4515175341 مليون دج عام 2014م مقابل 4025272808 مليون دج عام 2013 أي بنمو قدره 12،17%واستمرت هذه الزيادة لتصل سنة 2015 قيمة 4727694942 مليون دج أي بمبلغ قدره 212519601 مليون دج وبنسبة نمو 4،70 % لتبلغ مستوى أعظمي سنة 2016 وصلت قيمته إلى 50194151750 مليون دج وبنسبة نمو قدرها 6،17%حيث تمثل أعلى مستوى وصل إليه إجمالي أقساط التأمين المكتتبة مقارنة بالسنوات السابقة وهذا راجع نتيجة للزيادة المحصلة في أقساط كل من الحريق والهندسة والحوادث ولكن هذا النمو لايعتبر كبيرا نظرا لانخفاض الثقافة التأمينية بصفة عامة والتكافلية بصفة خاصة لدى الفرد الجزائري والانخفاض في أقساط التأمين لكل من النقل والصناعة وتأمين السيارات.

الشكل رقم(06):نمو رقم اعمال شركة سلامة للتأمينات حسب الفروع

الوحدة: مليار دينار جزائري

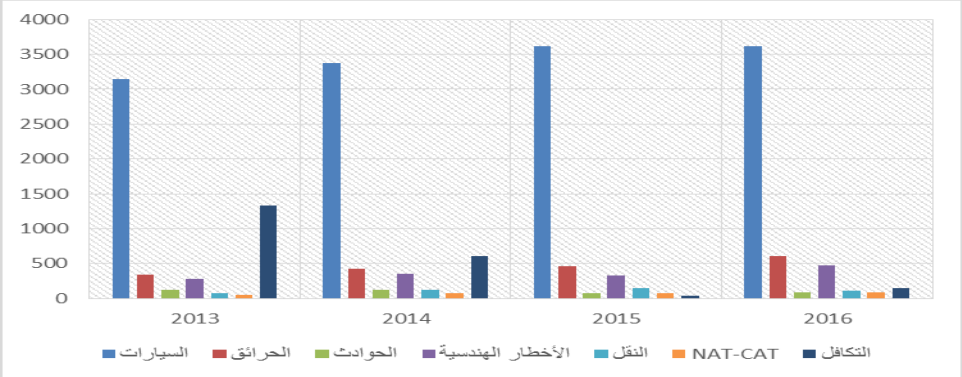

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على البيانات المالية الموجودة في التقارير المالية السنوية لشركة سلامة (2016- 2013).

الشكل رقم (07): تطور إجمالي أقساط التأمين المكتتبة في شركة سلامة للتأمينات خلال الفترة من 2013 إلى غاية 2016.

الوحدة: مليار دينار جزائري

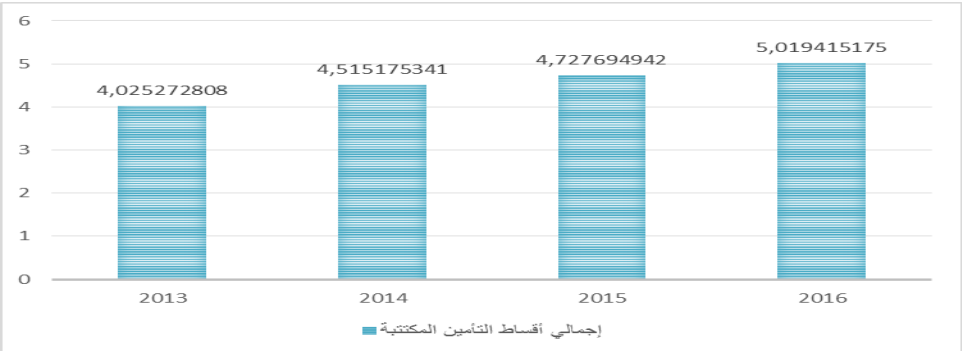

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على البيانات المالية الموجودة في التقارير المالية السنوية لشركة سلامة للتأمينات(2016-2013).

تسعى شركة سلامة لزيادة حصتها السوقية(أنظر الشكل رقم 08) لذلك فهي تبدل مجهودات كبيرة لتنمية جانبها التسويقي، وذلك من خلال زيادة عدد قنواتها التوزيعية من خلال فتح العديد من الوكالات التابعة لها عبر مختلف ولايات التراب الوطني حيث تتألف شبكة التوزيع من أكثر من 262 نقطة بيع موزعة في جميع أنحاء التراب الوطني.

الشكل رقم (08): **مساهمة شركة سلامة في قطاع التأمين بالجزائر خلال الفترة** (2013-2016)

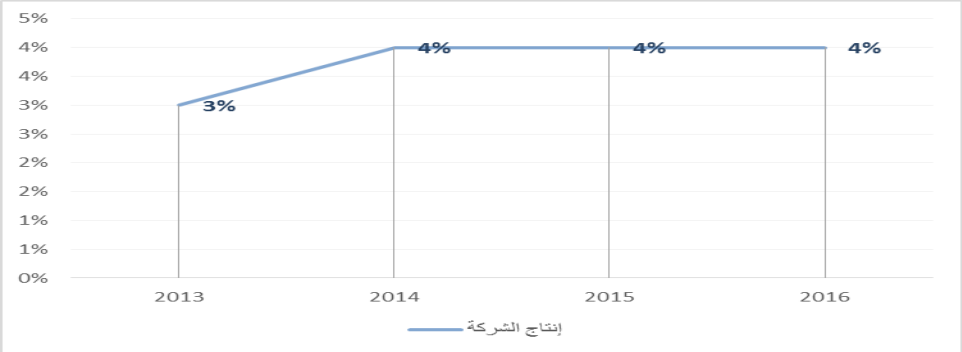

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المالية الموجودة في التقارير المالية السنوية حول الوضعية العامة لقطاع التأمين للمديرية العامة للتأمينات (2013 -2016).

فيما يخص الجانب التشريعي والقانوني فإن غياب هذه البنية في الجزائر يشكل عائقا كبيرا أمام التطبيق الفعلي لها وفق أسسها وقواعدها خاصة أمام شركة سلامة باعتبارها شركة التأمين التكافلي الوحيدة في الجزائر كما أن المرسوم التنفيذي رقم 13/09 الصادر بتاريخ 2009/01/11، لا يوضح مبادئ التأمين التكافلي وصيغ إدارة شركات التأمين التكافلي، إضافة إلى طرق مواجهة العجز في صندوق المشتركين وغيرها من الأمور المتعلقة بصناعة التأمين التكافلي، كما لا يوضح القانون الإجراءات الواجب إتباعها للتحول من شركات التأمين التجارية إلى شركات التأمين التكافلية، فضلاً عن كون قانون التأمين الجزائري يفرض على شركات التأمين المتواجدة في السوق الوطنية تخصيص نسبة % 50 من مداخيل الشركة على شكل أسهم في سندات الخزينة العمومية وهو أمر يتنافى مع التعاملات التأمينية التكافلية وهذا من أهم العوائق التي تعرقل نمو وتطور نظام التأمين التكافلي في الجزائر .(Salama Insurance Company ، 2013-2016)، تتمثل العقود الناظمة لصناعة التكافل الجزائرية: تستخدم شركة سلامة ثلاث نماذج شرعية في تنفيذ أعمالها الدولية وإدارة صناديق التكافل على وجه التحديد وهي نموذج الوكالة، نموذج المضاربة، والنموذج المختلط، وهذا الأخير الأكثر ممارسة في الشركة. (وليد سعود، 2011، ص12)

IV – الخلاصة:

مما سبق نستنتج أن صناعة التأمين التكافلي بالجزائر تواجه العديد من التحديات يتمثل أهمها في غياب دعم الحكومة لصناعة التكافل بالجزائر وهذا مايفسره غياب إطار تشريعي يوضح مبادئ التأمين التكافلي وصيغ إدارة شركات التأمين التكافلي مما يجعل هذه الشركات بعيدة عن الضبط بمعايير ثابتة ومحددة ومعلنه من قبل الدولة.إضافة إلى غموض الرؤية وعدم وضوحها جعل من صناعة التكافل صناعة صعبة الممارسة بالجزائر وغياب إستراتيجية عمل مناسبة من قبل الحكومة يمكن أن تقود هذه الشركات بسبب عدم وجود إطار قانوني مناسب ينظم هذه الصناعة، وهذا ما أدى إلى عدم تشجيع إنشاء المزيد من هذه الشركات بل وقف كعائق أمامها.غياب

التخطيط لرفد صناعة التكافل بالجزائر ويظهر هذا من خلال عدم وجود ربط بين الجامعات والمعاهد وشركات التأمين الإسلامية مما أدى إلى وجود نقص في الإطارات المتخصصة في هذا المجال،ضعف الاهتمام برأس المال البشري وتأهيله خاصة في المالية الإسلامية ونقص الوعي التأمين التكافلي.

وبالتالي يمكن صياغة بعض التوصيات التي يمكن لشركات التأمين التكافلي والسلطات أن تتبعها لتطوير هذه الصناعة وزيادة الاهتمام بها والتوجه نحوها بشكل أفضل:

- ضرورة إنشاء قانون خاص بالمالية الإسلامية يوضح الرؤية إستراتيجية العمل وينظم صناعة التكافل بالجزائر.
- ضرورة تكثيف الجهود من أجل التنسيق بين شركات التكافل والجامعات والمعاهد المتخصصة في المالية الإسلامية لتكوين رأس مال بشري مؤهل الذي يسمح بابتكار منتجات تكافل حديثة ويساعد على تطوير المنتجات القائمة ورفد صناعة التكافل بالجزائر.
- ضرورة إنشاء مجلس استشاري شرعي وطني تابع للبنك المركزي ليمثل المرجعية في قضايا المعاملات المالية الإسلامية لضمان موافقتها للشريعة الإسلامية.
- ضرورة دعم الحكومة وتقديمها لمختلف التحفيزات لجذب المؤسسات المالية الأجنبية للاستثمار في الجزائر ومنحها مختلف التسهيلات اللازمة لتشجيع نشاطها.
- تكثيف حملات التوعية بصناعة التامين التكافلي وأهميتها باستخدام مختلف وسائل الإعلام والدعاية.
- نشر مفاهيم وأفكار التأمين التكافلي بطرق سهلة وبسيطة.

إن توفيرها بصورة منظمة من شأنه تهيئة البيئة المناسبة ليكون النظام المالي الإسلامي محركا فعالا للموارد وممولا للأنشطة الاقتصادية المنتجة، وهذا ما يمكن شركات التكافل من مسايرة نظائرها التقليدية في تقديم منتجات إسلامية منافسة.

قائمة المراجع:

- Julian Arifin (2 June 2014), Demand of Family Takaful in Malaysia-Critical Determinant Factors Examined-, International Review of Management and Business Research, Malaysia, Vol. 3 Issue.
- هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية (1431هـ-2010 م)، المعايير الشرعية (المعيار الشرعي رقم 26)، البحرين.
- Ahmed Salem Mulhim, Ahmed Mohammed Sabbagh, The ISLAMIC INSURANCE THEORY and PRACTICE, p31, OnLine: www. http://pdfbooksfree.pk,(Visited26 - 09-2016)
- عمر حوتية ،عبد الرحمان حوتية (23،24 فيفري2011) ، واقع خدمات التأمين الإسلامي بالجزائر- مع الإشارة إلى شركة سلامة للتأمينات الجزائر-، بحث مقدم للملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد الإسلامي – الواقع ورهانات المستقبل-، المركز الجامعي غرداية، الجزائر .
- محمد أكرم لال الدين،سعيد بوهراوة(جوان 2013)، صناعة التكافل الماليزية،مجلة الإسلام في آسيا، المجلد 10، العدد01.
- 1 Malaysian Takaful Association (2012- 2016), Annual Report.

- عبد الحليم غربي(20-19-18 أفريل 2010)، تقييم تجربة الخدمات المالية الإسلامية في السوق الجزائرية وآفاقها المستقبلية، مداخلة مقدمة في الندوة العلمية الدولية حول الخدمات المالية وإدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، الفترة .
- Salama Insurance Company(2013-2016), Annual Report.
- وليد سعود (26-25 أفريل 2011)، تجربة سلامة للتأمينات الجزائر في تسويق التأمين التكافلي في السوق الجزائري، مداخلة مقدمة في ندوة حول مؤسسات التأمين التكافلي والتأمين التقليدي بين الأسس النظرية والتجربة التطبيقية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.